

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠٠٢

بتشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

- بفرض رسم إضافي للدور المحاكم :

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من تعديل بعض أحكام القرار بقانون

رقم ٧-٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وتخصيص نسبة (٣٪) من حصيلة

الرسم النسبي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ٢٠٠١ بندب السيد المستشار / عصام الدين

حسين محمد - مساعدًا أول لوزير العدل :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠١ بندب السيد المستشار / فاروق

أحمد عوض - مساعدًا لوزير العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق والجهات المعاونة :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتصحيم من نسبة (٥٠٪)

من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليه

في البند (سادساً) من الجدول المرفق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ لصرف حواجز العاملين

بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، ولتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ بنظام الحواجز للعاملين بمصلحة الشهر العقاري

والتوثيق والقرارات المعدلة له :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية

والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق والقرارات المعدلة له :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢ بتشكيل

مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

المحتوى

(المادة الأولى)

يعاد تشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، على النحو التالي :

رئيساً

مساعد أول وزير العدل

مساعد وزير العدل لشئون الديوان العام

مساعد وزير العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق والجهات المعاونة

للهيئات القضائية

أعضاء

مساعد وزير العدل لشئون الرعاية الصحية والاجتماعية

المستشار الفني لمساعد أول وزير العدل

رئيس القطاع لشئون الشهر العقاري والتوثيق

الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

ولوزير العدل أن يضم إلى عضوية المجلس اثنين من ذوى الخبرة ، و تكون عضويتهم لمدة سنة قابلة للتجديد ، ولا يكون لأيهم صوت معدود في المداولات .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالواقع المصرية ، وبلغى كل ما يخالفه من أحكام .

صدر في ٢٠٠٢/٢/٥

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر